

الظهار على الأول التي مضت في الطلاق فإذا قلنا أنه يعود فهل يكون  
النكاح غداً فإنه وجهان يشاع على القولين في الرجوع وإن ظاهر القولين  
أمراته فاسلم المراد عقيب الظهار فإنه كان قبل الدخول بحسب الظاهر لأنه  
لا يوجد العود وإن كان بعد الدخول لم يصبر عايداً ما دام في العدة  
لأنها تجري على البينونة فإن سلم الزوج قبل انقضاء العدة فقيهه وجهان  
أحدهما لا يصبر عايداً لأن العود هو الاستسار على النكاح وذلك لا  
يوجد إلا بعد الاستسار والثاني يصبر عايداً لأن قطع البينونة بالاستسار  
بلغ من الاستسار مخان العودية أو **فصل** وإن كانت الرجعة آتية  
فانتهزها الزوج عقيب الظهار فقيهه وجهان أحدهما إن للعود  
لأن العود إن عسلكه على الاستسار ودل ذلك بعد الثاني وهو قول  
أبي إسحق أنه ليس بعود لأن العود هو الاستسار على الرجعية والشروع  
في الشرى سبب لفسخ النكاح فلم يكن بعوداً أو إن قد نكحها في  
الدخول بلفظ الشهاد وبقي لفظ التعز فظاهر منهما ثم بقي لفظ التعز  
يكن عقيب الظهار ذلك هو الذي يقع به الفرض فلم يكن بعوداً  
كما أطلقها وإن تزوجها فظاهر منهما ثم بقي لفظ التعز فظاهر منهما  
أنه عايداً لأنه استساراً ما أمكنه أن يطلق نية فلم يطلقها  
وهو قول أبي إسحق بأنه لا يكون عايداً لأنه استساراً بما يوجب الفرض

كما نواظرت طلق فقال استسار الظهار **فصل** وإن كان الظهار  
بوقت عود وجهان أحدهما هو قول المزني أن العودية إن عسلكها  
بعد الظهار ما أمكنه أن يطلق نية كما قلنا في الظهار المطلق  
والثاني وهو المنصوص أنه لا يحصل العودية إلا بالوطء لأن استسار  
يجوز أن يكون وقت الظهار ويجوز أن يكون لما بعد الظهار فلا يخفى  
العود كما بالوطء فإن يعاها حق مضى للعدة سقطت الظهار ويجب  
النفقة لأنه يوجد العود **فصل** وإن ظهار من أبيع نسوة  
أربع كملات وأمسكن لزمه لكل واحدة كفارة وإن ظهار منهن  
بكلمة بل إن قال إن قال على كملات أمسكن فقيهه قولاً فإنما  
القديم يلزمه كفارة واحدة لما روي عن علي بن سعيد عن المسيب  
رضي الله عنهما أن عمر رضي الله عنه سئل عن رجل أظهار من نسوة فقال  
يجزئها كفارة واحدة وقال في الجديد يلزمه أربع كفارات لأنه صدق  
الظهار والعود في حق كل واحدة منهن فليزمه كفارة كل واحدة منهن  
بكل ما دون ظاهر من امرأة ثم ظاهر منهن قبل أن يكتم عن كل من تطرف  
فإن قصد استسار لزمه كفارة واحدة وإن قصد الاستسار في  
فقيهه قولاً في القديم يلزمه كفارة واحدة لأن الثاني لم يوثق في  
القديم وقال في الجديد يلزمه كفارة واحدة قولاً يوثق في الحديث